فى اجتماع موسع باتحاد الصناعات

٤٥٠ مليون دولار قروضا ميسرة من اليابان وكوريا لتطوير الصناعة المصرية

ضرورة تركيز الصناعة على نقل التكنولوجيا والبحث العلمى والتعاون مع الشركات العالمية

تم الحصول على ٤٥٠ مليون دولار قروضا خارجية ميسرة وذلك للعمل ورفع كفاءة الأداء وزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى السوق المحلية وأسواق التصدير الخارجية.

وصرح السيد شفيق بغدادى رئيس لجنة التحديث ووكيل اتحاد الصناعات المصرية بأن ذلك يأتى فى إطار جهود الاتحاد لتوفير التمويل اللازم لتنمية وتطوير الصناعة المصرية حيث يشمل هذا التمويل ٣٠٠ مليون دولار من بنك التنمية الكورى و١٥٠ مليون دولار من بنك التنمية اليابانى. وسيتم توزيع هذه المبالغ على الشركات والمصانع من خلال البنوك المصرية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذى عقد مساء أمس الأول باتحاد الصناعات المصرية والذى شهده الدكتور امين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب وأعضاء لجنة التحديث وعدد من أعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورؤساء الغرف الصناعية.

وقال وكيل اتحاد الصناعات أن الصناعة تعد اكبر مكون للناتج الإجمالى حيث تسهم بنسبة ٢٠٪من إجمالى الناتج المحلى وتعد اكبر مكون للصادرات المصرية .وقال أن الحكومة تولى أهمية كبيرة لتحديث الصناعة فى هذا المجال وسيتم تنفيذ برنامجين لهذا الغرض ..هما البرنامج القومى لتحديث الصناعة وبرنامج التحديث بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبى التى تستغرق مدة زمنية محددة.

وقال أن البرنامج الوطنى لتحديث الصناعة لاينتهى عند مدة محددة أو باستكمال تحديث المشروعات المدرجة ببرامج التحديث ..حيث أن التحديث مرتبط بالتطور التقنى الذى لا يقف عند حد معين . .وقال أن أى صناعة تشهد عملية تطوير سريعة كل سنتين أو ثلاث وبالتالى فإنه يجب مراعاة تنفيذ آلية تتيح استمرار التحديث لمواكبة المتغيرات العالمية المستمرة فى هذا المجال.

وأوضح أن البناء المؤسسى هو القاطرة التى ستقود إلى تحقيق هدف التحديث ..وبالتالى من الضرورى أن يكون للتحديث استراتيجية ثابتة تتبناها الدولة لملاحقة الطفرات التكنولوجية الحديثة ويغطى هذا البرنامج مراكز البحث العملى وربطها بالوحدات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتوطينها كما يشمل برامج للتدريب المهنى بحيث يكون هذا النظام مرتبطا باحتياجات ومتطلبات تطوير الصناعة وتقدر لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب تكلفة تنفيذ هذه الاستراتيجية بما يتراوح بين ٢٠و ٣٠ مليار دولار.

وتستهدف استراتيجية تحديث الصناعة ضرورة العمل على الارتفاع بمعدلات نمو القطاع الصناعى إلى ١٢٪سنويا كما أن الاستثمارات

شفيق بغدادى

امين مبارك

نادر رياض

الصناعية يجب أن تتعدى ٣٠٪من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بالمعدل الحالى وهو٢٢٪ويهدف برنامج تحديث الصناعة بالتعاون مع الجانب الأوروبى إلى توفير مساعدات فنية لنحو ٥٠٠٠ شركة مصرية صغيرة ومتوسطة ويتيح هذا البرنامج منحة لمصر تصل إلى ٢٥٠ مليون يورو .

وأكد السيد شفيق بغدادى أنه استكمالا لجهود التحديث فانة لابد من التأكيد على ٣ مهمات أساسية لرجال الصناعة ..ويشمل ذلك نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر باعتبار ذلك أهم أسس إعداد الاقتصاد المصرى للانطلاق للعالمية والاستفادة من فرص العولمة وهو ما لم يتحقق للاقتصاد المصرى حتى الأن ويوضح ذلك انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٣,٤٪من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٥ ليصل إلى ١,٢٪عام ١٩٩٩ .بالإضافة إلى الاهتمام بمراكز البحث العلمى والتدريب المهنى وربط وحداتها الإنتاجية والصناعية بتلك المراكز ورصد ميزانية محددة للإنفاق على البحوث التطبيقية وزيادة التعاون والتنسيق بين العديد من الشركات الصناعية المصرية مع الشركات العابرة للقارات والتى تمتلك امكانات ضخمة فى مجال التسويق والترويج والأبحاث.

وأكد الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة فى مجلس الشعب أن اللجنة أعدت تقريرا مهما حول تحديث الصناعة المصرية فى ضوء المشروع الوطنى لتحديث الدولة. وتضمن التقرير أن قيمة الإنتاج الصناعى وصلت فى عام ٢٠٠١ إلى ١٦٨مليار جنيه بمعدل زيادة ٣٢٩% مقارنة بالإنتاج فى عام ١٩٩١ .كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية ٨,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠١ بمعدل زيادة ١٢٦ %مقارنة بعام ١٩٩١ , وهذا يبين أهمية الدور الذى تلعبه الصناعة فى الاقتصاد القومى.

وأضاف ان اللجنة ترى أن تحديث الصناعة الوطنية من اهم قضايا التنمية الاقتصادية وبالتالى فمن المهم أن تستمر الحكومة فى دعمها لتحديث الصناعة كما ترى اللجنة أيضا عدم قصر التحديث على القطاعات الأربعة ذات الأولوية فى التحديث وهى قطاع الصناعات النسيجية والهندسية والغذائية والجلدية .ويتعين أن يمتد التحديث ليغطى قطاعات أخرى مثل الصناعات المعدنية والصناعات الصغيرة والمغذية وصناعاة الأسمدة ومود البناء بالإضافة إلى ضرورة الربط بين برامج تحديث الصناعة واستراتيجية تحديث الدولة حيث يجب الاهتمام بتنمية وتحديث فكر ووعى المستهلك المصرى وتعريفه بالمتغيرات المستقبلية المحتملة وحتمية مؤزراته للمنتجات الصناعية المصرية .

متابعة

أحمد العطار

وأكد الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب أن التقرير تضمن عدة توصيات مهمة منها ضرورة وضع سياسة صناعية حديثة يشارك فى صياغتها جموع العلماء ورجال الصناعة والخبراء ليضعوا خطوطا وبرامج تلتزم الحكومة بتنفيذها وفق برامج زمنية محددة , بالإضافة إلى إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية الصناعية بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية فى هذا الشأن وذلك لتهيئة المناخ السليم لتنفيذ هذه السياسة الصناعية الحديثة ,كما تضمنت التوصيات للقطاع الخاص أن يجرى تعديلا فى ثقافته الإدارية وأن يضع لنفسه سياسة صناعية حديثه وأن يتبنى تنفيذ هذه الاستراتيجيات .. ويشمل ذلك أيضا تنفيذ مفهوم الآلية الجديدة" اتوميشن "وهى تطبيق التكنولوجيا على الصناعة والإدارة لمنتجات العلم الحديث وبالتالى صناعة آلية ووحدات معقدة ورقابة ذكية تستخدم آلات دقيقة .وان تتعامل المصانع على اعتبار أنها فى أسواق عالمية مفتوحة وليست أسواقا داخلية محدودة وذات نطاق جغرافى معين وأن تهتم المصانع بتطوير وتحديث الإنتاج وابتكار منتج جديد غير تقليدى وأن تجعل الموارد البشرية من اهم الموارد ولها الأولوية فى تعليمها وتدريبها , وتعديل جميع التشريعات واللوائح التى تتعلق بالسياسات الضريبية والجمركية و قوانين حوافز الاستثمار والاستيراد والتصدير بما يتماشى مع الحوافز والمعاملات الضريبية المطبقة فى البلدان الجاذبة للاستثمار .بالإضافة إلى تخفيض فائدة القروض الصناعية وسرعة إيجاد آلية جديدة لحل مشكلة ارتفاع الدولار أمام الجنية المصرى وعدم ربط الاقتصاد بعملة معينة . والتوسع فى منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للصناعة عالية التكنولوجيا, وإعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة للمشروع الصناعى والتى ليس لها مثيل محلى من كل أنواع الرسوم والضرائب مثل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والضرائب الأخرى وإعطاء حوافز للمشروعات الصناعية التى تستخدم عمالة كثيرة تتناسب مع هذه الميزة .

وأكد الدكتور ثروت أدم المدير التنفيذى لمركز تحديث الصناعة أن برنامج تحديث الصناعة المصرى الأوروبى بدأ فى تقديم خدماته بصورة متنامية للصناعة المصرية .

وأوضح المهندس صفوان ثابت رئيس غرفة الصناعات الغذائية أنه برغم جهود العديد من المصانع الغذائية الملتزمة بالقوانين والإجراءات للتطوير إلا أنه يقابل ذلك زيادة كبيرة فى حجم النشاط للصناعة العشوائية حيث انخفض حجم اسهام المصانع الملتزمة من ٢٥٪من أجمالى الإنتاج الغذائى ليصل إلى ٢٠٪فقط مقابل زيادة نسبة أنتاج المصانع العشوائية من ٧٥٪ إلى ٨٠٪كما أنه فى إطار تنفيذ توجيهات الدولة ببذل مزيد من الجهود لزيادة الصادرات فإنه فى المقابل وفى اتجاه عكسى إزدادت فترة استرداد الرسوم بنظام الدروباك من ٦اشهر إلى سنتين.

وطالب الدكتور محمود سليمان عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس جمعية المستثمرين فى مدينة العاشر من رمضان بخصم تكاليف البحوث والتدريب للشركات الصناعية من وعاء الضريبة.

وقد طلب الدكتور امين مبارك اعداد مذكرات تتضمن الاقتراحات فى هذا المجال لبحث امكانية تنفيذها مع الجهات المختصة.